الدكتور أحمد إبراهيم منصور -
الوسطية أداة توازن للمعرفة الاقتصادية : الاقتصاد الإسلامي أنموذجاً

مقدمة

ليست الوسطية مفهوماً قاموسياً له دلالة لغوية مجردة، فربما تعني في أحسن الأحوال على توسط الأمور بين الإفراط والتفريط، ربما تعني الدلالة اللغوية ذلك، لكنها تبقى دلالة أسيرة، ربما تفسر على مستوى الفعل الاقتصادي التراجع وربما تفسر عكس التمامية من «التام» تنسحب كمفهوم اقتصادي رجعياً على عدم الحذق الفني والإبداع في العمل، وربما تفسر على أنها القناعة السالبة والتي هي صورة من صور التواكل وليس التوكل.

وبذلك تبرز أهمية البحث في أن الوسطية تقرأ على أنها مفهوم معرفي حركي، يجمع بين قراءتي الكون والوجود بين العقل والنقل كمفهوم واسع، وتخصيص أكفأ وأفضل وأمثل للموارد على مستوى الفعالية الاقتصادية وأنشطتها في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك. وفي ضوء أهمية البحث تطرح مشكلة البحث في عدم قدرة العقل الآخر على فهم واستيعاب مفهوم الوسطية معرفياً، إذا كانت المعايير المستخدمة في تقويم الفعالية الاقتصادية هي المعايير الموضوعية، القائمة على تعظيم الأرباح (الإنتاج) وتعظيم المنفعة (الاستهلاك)، الوسطية الإسلامية في الفعالية الاقتصادية تحل هذا الخصام عبر مفاهيم رمزية غير مادية تتجسد بالرضا والقناعة والاستقامة، دونما إلحاق الضرر بأي طرف من أطراف الفعالية الاقتصادية.

بناءً على ذلك، سوف يكون هدف البحث هو أن المنطلقات الأساسية المعيارية للنظرية الاقتصادية الوضعية لا تستقيم والمفاهيم الإسلامية لعلم الاقتصاد، إذا استثنينا التقنيات وأدوات التحليل للنشاط الاقتصادي.

من خلال ما سبق، يمكن أن تصاغ الفرضية على النحو الآتي: «إن الوسطية الاقتصادية هي أداة توازن في الاقتصاد الإسلامي إذا ما انطلقت من نظرية المعرفة» ومصدرها إسلامياً العقل والنقل وسلوكاً بالرشد الاقتصادي وليس العقلانية المقترنة بالهوى.

وبذلك فقد توزع البحث على محاور الأنموذج الوضعي وأطره المعرفية والفلسفية في الفعالية الاقتصادية، والأنموذج الإسلامي وأطره المعرفية والفلسفية في رشد الإنسان كونه مستخلفاً ومكلفاً في عمارة الأرض.

١. الاقتصاد والمعرفة

إن انطلاق العلوم من نظرية المعرفة هو الخطوة الأكثر كفاءة في مسيرة العلوم، ذلك أن نظرية المعرفة هي التي تحدد للعلم تصوراته عن نفسه أولاً ثم عن الموضوع الذي يشتغل فيه، وتحدد له المنهج الذي يعتمده في الوصول إلى الحقيقة، أو في صناعة الفكر ثمّ تحدد الأهداف التي يسعى إليها، فنحدد أخلاقياته وأخلاقية إنجازه أيضاً. كذلك فإن دراسة العلم في ضوء نظرية المعرفة، يعني تتبع جذور القضية وآثارها وانعكاساتها على حقول المعرفة العلمية الأخرى.

كذلك فإن دراسة العلم في ضوء المعرفة تهدف إلى التركيز على البعد الكلي للمعرفة من أجل ضبط جزئيات العلم، والوقوف على حقيقتها ومكوناتها وأهدافها.

بناءً على ذلك، ومن أجل ألاّ تزيغ الرؤية، وتضيع الجهود، وتتلاشى الحدود بين الحق والباطل تحت مظلة مفاهيم الاستلاب الحضاري التي تقف في مقدمتها (الموضوعية) و(العلمية) و(الحياد) بالمنظور الغربي، وحتى يتوقف تشويه الشخصية الحضارية للأمة، لابد من الاهتمام بالدرس المعرفي في دراسة العلوم، ولا سيما علم الاقتصاد وغيره من العلوم الاجتماعية التي ترسم حركة الإنسان والمجتمع وتوجه الأهداف إلى حيث نريد، بغية أن نكون في الموضع الذي ينبغي أن نكون فيه فاعلين ومشاركين في بناء الحضارة الإنسانية، على وفق مفاهيم لا تتسم بالتطرف ولا تتصف بإقصاء الآخرين أو إلغاءهم.

بما أن الاقتصاد هو «تكثيف للحضارة»، فإن انطلاقه من نظرية معرفية تحدد له تصوراته ومنهجه وأهدافه يعدّ تعبيراً عن كفاءته وقدرته على التأثير في حركة النشاط الاقتصادي ومدارسه المتعددة التي انطلقت من نظرية في المعرفة اعتمدت الحس والعقل والوجود مصادر أساسية للمعرفة في إطار النسق الحضاري الغربي، فجاء اقتصاداً مادياً تكَّون في ظل اتجاهات معرفية فلسفية فصلت بين الدين والعلم في ظل ظروف حضارية سادت فيها تصورات ساذجة عن الكون والخَلق والحياة، ثم عادت لتصدّرها للعالم على أساس أنها الرؤية الفضلى والأكثر كفاءة في بناء الحضارة الجديدة. إن الرؤية النقدية لمصادر المعرفة الغربية تعدّ الخطوة الأولى الصحيحة في إدراك طبيعة العلوم الاجتماعية السائدة اليوم وفي مقدمتها علم الاقتصاد، فتمّ تحديد طبيعة الأنموذجين المعرفيين الإسلامي والغربي اللذين تدور في فلكهما العلوم كافة.

٢- المعرفة الاقتصادية في الإطار الفلسفي

عبر المعرفة تتحدد الرؤية للعالم وتتحدد العقيدة وطريقة التفكير، وفي ظل تعدد الأديان والفلسفات يكون من المستحيل التفكير في نمط واحد، وإنما تتعدد أنماط التفكير والمعرفة والمفاهيم.

إن اختلاف الأنظمة المعرفية يعطي الهوية المميزة للمجالات المعرفية والعلوم المتخصصة تتمثل هذه الهوية المميزة للنظام المعرفي في رؤية خاصة للعالم، وفي منظومة معرفية تعالج

قضايا المنهج والمفاهيم، وبغية توضيح علاقة النظام الذي يعطي هذه الرؤية بالبنية الأساسية والقواعد المعرفية لحقول التخصص المختلفة، مع تمييز الافتراضات النظرية الأساسية لهذا النظام في معالجته القضايا الوجودية والمعرفية والمنهجية (الملكاوي، ٢٠٠٠، ٣٣).

١- أهم المرتكزات التي يقوم عليها الأنموذج المعرفي الاقتصادي الغربي

أ. وجودياً: يفترض وجود قيمة حقيقية مستقلة عن الذات الإنسانية قائمة بذاتها في عالم الواقع وأشياء الكون وأحداثه وظواهره ومستقلة عبر الزمان والسياق (الملكاوي، ٢٠٠٠، ٣٣).

لقد تبلورت هذه الرؤية في سيادة عصر التنوير، (عصر الإلحاد)، الذي يرى أن هناك إنساناً طبيعياً (مادياً) خاضعاً للقوانين الطبيعية (المادية العامة)، هذا الإنسان العام يكتسب الحضارة، ويكتسب الخصوصية الثقافية من خلال، (إضافة) بعض الأفكار الثقافية له. يترجم هذا الإنسان الطبيعي (المادي) نفسه إلى الإنسان الاقتصادي حيث إنسانيته المتفردة تضاف إليها ويكتسبها (ويمكن أن يرّد في نهاية الأمر إلى ماديته الاقتصادية) (المسيري، ٢٠٠٠).

بناءً على ذلك، فقد اتسمت الحضارة الغربية بحالة من التطرف المعرفي كمفهوم وكمصدر لتفسير الكون والوجود، مما أدى إلى عدم السماح لوجود حالة الوسطية كمفهوم معرفي يوازن بين الحالات المتطرفة والتي تراوحت بين المثالية المفرطة والعقلية المادية المفرطة. إذاً المشكلة الحقيقية ليست كامنة في الوسطية الإسلامية كمفهوم مستمد من الشريعة (القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة)، وسلوك على مستوى الفرد والجماعة بل في تطرف الآخر في محاولته مصادرة قرار الخيار الوسطي طبقاً للعقيدة منهجاً ومعارفاً.

ب. معرفياً: الانفصالية التي تمثل التحدي القائم بين العقل والوحي هي سمة مميزة للموروث الفكري الغربي، لقد انطلقت هذه الانفصالية من مفهوم تصور التقارب الوجودي، الذي يمكّن الفلاسفة من استخدام مقاييس حكم لقياس نواتج كل من العقل والوحي، إن هذا التقارب الوجودي يؤدي إلى تعادل المجالات المعرفية، وإن إخضاع الأحكام لمعايير أو مقاييس كهذه هو في الحقيقة إعلان عن سيادة العقل حقيقة، الأمر الذي قاد إلى أن يصبح الإنسان محور الفلسفة الغربية.

ميكافيلي يقرر بوضوح عنيف حقيقة كون السياسة الأوروبية تستند أساساً إلى القوة والأنانية، القوميتين أو الفرديتين (سباين، جـ٣، ١٩٧١)، وهذا تأسيس مبدئي للتطرف، كما يقدم توماس هوبز السلوك البشري من خلال الأنانية الفردية، إنه يرى أن: المجتمع جسم (مصطنع) فحسب، أي اصطلاح اجتماعي عن حقيقة أن أفراد البشر

يجدون من مصلحة كل منهم تبادل السلع والخدمات (سباين، جـ٣، ١٩٧١)، فالدوافع الفعلية التي تحرك الناس (الأفراد) في الحياة المدنية في نظر هوبز لا يمكن أن تكون قائمة إلاّ على أساس المنفعة تماماً وتنحصر قيمتها في ما يعمله فقط.

إن هذا التطور المتصاعد في التطرف الفلسفي المبني على أحادية المعرفة أخذ بعداً جديداً في الوقت الذي أسس فيه آدم سميث في دافعية الأفراد الأخلاقية في مسألة قبول الشيء أو رفضه عبر مؤلفه «نظرية المشاعر الأخلاقية» الذي قدّم فيه صياغة للمصلحة الذاتية والدوافع التي تكمن وراء هذه الدافعية، فلا شيء سوى المنفعة والمصلحة الشخصية والأنانية. إذاً لا زال الفكر الغربي الاقتصادي في أطره الفلسفية يسعى إلى تمتين عرى المفاهيم السابقة، مع الإقصاء المتزايد للقيم الدينية والغيبية، لا بل يمكن القول إن حركة الإصلاح الديني في أوروبا وما رافقها من تعدد فرق البروتستانت قد فتح الباب للإلحاد وهو اتهام لا يمكن دحضه (لاسكي).

هذا التطرف في المفاهيم أدى إلى مواجهة غير متوقعة من داخل المنظومة المفاهيمية للنظرية الاقتصادية. أقدم كارل ماركس على مشروع واسع في تنبؤاته في نهاية النظام الرأسمالي على وفق التناقضات الداخلية على مستوى الصراع الطبقي والتناقض الفكري، لقد كانت مواجهة عنيفة بصيغ دموية وبعجز معرفي، تهدف إلى الاستعاضة عن طبقة تحكم وتملك بطبقة لا تحكم ولا تملك، دكتاتورية البروليتاريا.

• إن غياب الوسطية، التي إن غابت غيبت حالة التوازن الاقتصادي والاجتماعي، أدى إلى دخول أوروبا والغرب بشكلٍ عام في دوامة الدورات الاقتصادية مع تفاقم الأزمات الداخلية، ثم التوحش في التعامل مع الغير على المستوى الدولي، إذ رصدت هذه الحقب الحلقات الأولى للنهب المنظم لثروات العالم الآخر، والسبب هو أن قيماً تحكم سلوك التجار ورجال الأعمال والرأسماليين والحكام تفتقر لما هو روحي ومتوازن بين المادة والروح والحق وحق الغير، هذه القيم أدت إلى دمار داخلي (الحروب الأوربية الداخلية) ودمار خارجي (الحربين العالميتين) وقد كانت الدوافع والأسباب محض اقتصادية.

صحيح أن انتقال حالة التطرف الغربي ونقل الرأسمالية إلى مرحلة التوحش، لكن لا يمكن أن نعفي أنفسنا من الأسباب الداخلية للتخلف الاقتصادي، فالتقدم الذي أحرزه الغرب كان قائماً على بعض من مكارم الأخلاق، وفي مقدمتها الإتقان في العمل والإخلاص في إنجاز العمل، والطموح وروح المغامرة ثم الانتماء الحقيقي للمنظومة التي يعمل من أجلها، حصل هذا في الغرب وأدى ذلك إلى انجازات عظيمة على المستوى المادي على حساب طبقات (داخلياً) وعلى حساب شعوب (خارجياً). لكن لا يمكن وصف ما حصل بالتخلف وإن تراجعت المنظومة الأخلاقية أشواطاً واسعة. لكن الذي حصل عندنا هو صعود الطاغوت، الذي أُمرنا بالكفر به، والكفر به مقدمة للإيمان، ثم تراجع الاجتهاد والإبداع وهو

الأس الحقيقي لعمارة الأرض، فأين نحن من الاستخلاف في ما سخر الله لنا. هذه هي الوسطية التي يمكن أن تتجسد، فالفعل الراقي اجتهاد في العلم وجهاد في العمل. وإلاّ لن نفوز بصفة الاستخلاف في الأرض ولن نكون جديرين بما سخر الله لنا. إن مغادرتنا الوسطية والاعتدال جعلتنا متخلفين عن ممارسة الاستخلاف بشكل إبداع وتقدم، وواقعين بين طرفي الطاغوت والتطرف.

إن الفرضية الأساسية لأنموذج المحدثين الذي أصبح مصدراً للفلسفة الحديثة هو أنه يمكن التوصل للحقيقة النهائية من خلال المعرفة المتمحورة حول الإنسان، ويتواءم هذا مع مشيئة الوحي في العهد الحديث بوصفه بعداً واحداً جنباً إلى جنب مع العقل والتجربة، حيث أصبح مذهبا العقلانية والتجريبية طريقين أساسيين لتحليل العلم الحديث، وأرسيت دعائمهما على فرضية أن أفكارنا مشتقة من مصدرين: ١. الحدس، ٢. إدراك عمل العقل، حسب تصور (راسل) (أوغلو، ٢٠٠٠). وبغية توضيح هذه الحقيقة سنتناول الأنموذجين المعرفيين الوضعي والإسلامي وآثارهما في آلية النشاط العلمي بعامة والاقتصادي بخاصة، لنتبين بُعدي التطرف والوسطية في الأنموذجين.

٣- الأنموذج الوضعي

إن من الحقائق التي ترسم خطى الحضارات أن لكل (دائرة حضارية كبرى) نظريتها المعرفية التي تحدد لها الخصائص الجوهرية وتمنحها الهوية الثقافية والاجتماعية المتميزة، وتكون النظرية المعرفية عادةً مرآة تعكس أوجه نشاطاتها الفكرية المتعددة، فيصدر الوعي الجمعي لأبناء تلك الدائرة الحضارية وعلى مستويات ثلاثة متعايشة:

١. عقيدة جامعة.
٢. مواقف أخلاقية متماثلة.
٣. هوية اجتماعية مشتركة.

على مستوى العقيدة الجامعة، حيث المركزية الأوروبية في البناء الحضاري، التي تؤسس لها فلسفة أرسطو الاجتماعية والاقتصادية والتي تقوم على تقسيم المجتمع إلى طبقات، وليس تقسيماً للعمل، أي لا يوجد مساواة بين البشر، لأن المجتمع عند أرسطو منقسم إلى طبقة دونية «جسداً» فحسب، وطبقة عليا «عقلاً» فحسب. هذا التقسيم المتطرف هو الذي أسس الفعل الحضاري للفكر الأوروبي. إن طبيعة الإنسان، (الإنسان المتوسط) أقرب إلى الوحش منها إلى الإله. ومعظم الناس أغبياء وكسالى بالطبيعة؛ وتقديم المساعدات الحكومية لهم كصب الماء في برميل مثقوب يسيل. مثل هؤلاء الناس يجب أن يُحكموا سياسياً ويوجّهوا صناعياً بموافقتهم إذا أمكن، أو بغير موافقتهم إذا استدعت الضرورة ذلك،

(ديورانت، ١٩٨٢، ٩٤)، هذا تأسيس لعقيدة جامعة، ربما تناسلت وتطورت لكنها بقيت أسيرة الرؤية الأوروبية للديمقراطية الإغريقية وصورها الحديثة.

أما التماثل في المواقف الأخلاقية فإنه يمثل البعد الثاني للتطرف والابتعاد عن الوسطية، فقد طُبع الناس منذ الساعة الأولى من ولادتهم ليكون بعضهم حكاماً وبعضهم محكومين، وهو بُعْدٌ ورثه الإغريق عن أسلافهم من تصوراتهم في مسألة القضاء والقدر والشكل الأسطوري والخرافي لمسألة الإيمان بالآلهة وتعددها وتقسيمات واجباتها وصراعها.

أما البعد الثالث والذي يمثل الهوية الاجتماعية المشتركة، فإن المسألة مكملة للبعد الثاني، في الإيمان والقدرات الخارقة للإنسان الأوروبي.

إن البحث عن الوسطية في الفكر الغربي ينطلق من السؤال الأكثر إلحاحاً: هل عرف الغرب في يوم من الأيام سلوكاً وسطياً في الشأن الاقتصادي؟ إن مسألة تطرف الفاعلية الاقتصادية مسألة تاريخية رافقت التطور في الفكر الاقتصادي على وجه الخصوص، بكافة أفكاره ومدارسه وحتى الآن، حتى أصبح الفكر الاقتصادي الحديث منظومة فكرية مجردة بعيدة عن الحقائق الاقتصادية، وهي تتناسل وبشكلٍ متطرف في توليد أشكال وهياكل ضمن الفعالية الواحدة. فما يشهده الآن الاقتصاد الدولي يبدو كما وأنه في حالة انفصال تام بين الاقتصاد الحقيقي وأسواق الأموال، والتي يُعدّ هذا الانفصال المسبب الحقيقي للتشوهات في أسواق النفط والغذاء والمعادن والأوراق المالية وحالات التضخم التي تجتاح العالم أجمع.

وحتى الوقت الحاضر الدعوة للعودة إلى الأخلاق كنسق فاعل في نواتج الفعالية الواسعة للحياة إلى جانب النسق التقني العلمي والنسق القانوني السياسي، كطرح تصوري للوسطية الغربية، إنه الحرج الذي تعانيه الحضارة الغربية. ولكن العودة إلى أية أخلاق؟ وهل العودة خيار أم اختيار؟ يتضح أن العودة إلى أسس الفلسفة الغربية في اختيار الأخلاق التي تسمو بالفرد وأنانيته وحساباته المادية، وليس على أسس النسق الأخلاقي في أن الإنسان مكرم ومخلوق راقٍ[١].

٤- الأنموذج الإسلامي

الأنموذج المعرفي الإسلامي أنموذج تكاملي بين العقل والتجربة والوحي، في حين أن الأنموذج الغربي – كما رأينا – يقوم على العقل والتجربة واستبعد الوحي من دائرة المعرفة، الأمر الذي يؤثر في تصنيف العلوم وفي المنهجيات التي هي وسائل تفعيل المعرفة في التاريخ الفكري الإسلامي (أوغلو، ٢٠٠٠، ١٤٠).

وبناءً على ذلك يمكن تحديد أهم خصائص النظام المعرفي الإسلامي على النحو الآتي:

١. إنه نظام يقوم على الإيمان بأن الحقيقة واحدة، لكن لا يستطيع الإنسان المنفرد الإمساك بها، أو ادّعاء تمثيلها.
٢. إنه نظام لا يعرف الكلمة الأخيرة، لأن عناصر العملية المعرفية دائماً متغيرة متحولة لأنها سنة من سنن الله عزّ وجل.
٣. إنه نظام متعدد يقوم على أساس كل شيء في الكون له (واقع) يدرك بالحواس ومعاونتها، له (نفس الأمر) الذي هو الشيء في حقيقته.
٤. إنه أنموذج واحد في مستواه الأعلى ومستواه الكامل، لكنه يقبل التعدد وفيما دون ذلك.
٥. نظام مفتوح لجميع إبداعات العقول الإنسانية، لأنه يقوم على أساس أن الله قد أودع في الكون حقائق وقوانين سخرها للمعرفة، ويسّرها للذكر، فالكون مسخر في حركته، ومسخر في معرفته، إنه ليس نظاماً ايديولوجياً لأنه يعتبر منهاج حياة.

لقد قامت هذه الخصائص على مستويات الخطاب القرآني الذي يمكن تصنيفه على النحو الآتي:

١. إنه خطاب منهجي اقتصر على قيادة الإنسان والأخذ بيده ليسير في الطبيعة باحثاً منقباً معتبراً، فكان كل ما يتعلق بعلوم الطبيعة متناولاً على مستوى المنهج.
٢. على مستوى التفضيل، فقد تناول القضايا الإنسانية المطلقة التي لا تخضع لنسبية الزمان والمكان مثل الزواج، والمواريث، والأمور الاجتماعية والشخصية، والعبادات، والأخلاق العامة، فقد تناولها القرآن الكريم بخطاب مُفصل يصل إلى تقدير النسب والحصص الدقيقة.
٣. إنه خطاب مقاصدي، يعالج الأمور النسبية التي تخضع لتغير الزمان والمكان واختلاف طبيعة الإنسان الثقافية ومستواه الحضاري، فكان الخطاب المتعلق بالنظام السياسي والنظام الاقتصادي مندرجاً في هذا المستوى متناولاً المقاصد العليا تاركاً التفاصيل والإجراءات وكيفيات التطبيق لمتغيرات الزمان ومعطيات المكان وقدرات الإنسان وضروراته (عارف، ٢٠٠٠، ١١٣).

جاء الإسلام بنظام متكامل للحياة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ومعرفياً، فقد أرسى الإسلام منظومة معرفية أساسها المفاهيم التي اختصت بها أمة الإسلام وميزت بين ما هو إسلامي وما هو مشترك بين الأديان وما هو وغير إسلامي، فجاءت الأصول في بناء المنهج تعتمد وبشكلٍ أساس على منظومة معرفية يكون المنهج وفقها قادراً على التوافق بين الوحي والعقل. هذا التوافق وعدم التضاد يمكّن المسلم من قراءة الشريعة، وقراءة الواقع (الحياة العلمية وفعالياتها) بوصفه مرجعاً للعلوم كافة. لا بد أن الربط بين هاتين القراءتين يتعدى إلى التأثير في النتائج وتقويمها والسعي

نحو الأفضل انطلاقاً من كون الإنسان مستخلفاً في الأرض. إن الاختصاص بالاستخلاف يحتم على الإنسان النظر في فعاليات الحياة على أنها ممارسة اجتماعية تدخل في باب عمارة الأرض.

وسطياً، وفي إطار معطيات الشريعة الإسلامية تشكلت الحضارة الإسلامية تشكلاً توزع بين الاتّباع والإبداع، بين العقل والنقل وبين التجديد والتقليد. تأسيساً، لا بد من تثبيت أنه ليس هناك من خصومة بين العقل والوحي، فالعقل في القرآن الكريم دليل يكشف، ومصدر يهتدى به إلى الحق وحَكَم يُحتَكم إليه عند الخصومة ومشعل يسير العاقل بنوره إذا خيّم الظلام، كما قال تعالى: **((أَوَ مَن كَانَ مَيْتاً فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُوراً يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِّنْهَا كَذَلِكَ زُيِّنَ لِلْكَافِرِينَ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ))** (الأنعام: ١٢٢)، فبهذه الآية أوجز القرآن الكريم قضية العقل المبدئية إيجازاً عظيماً قبل أن يتناول هذا الكتاب العزيز تقسيم العقل إلى مذاهبه (الكبيسي، ١٩٩٨، ٣٤).

وتبرز مسألة التجديد من خلال نهي القرآن الكريم عن التقليد وبيان خطورته في فساد المجتمع وتخلفه، **))وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ((** (البقرة:١٧٠)، إذاً الوحي يقدم لنا المعرفة الغيبية التي تستعصي على العقل البشري ثم يكشف الأغطية المعرفية لسنن الحياة وقوانين الطبيعة ثم يضع العقل البشري ميزاناً صادقاً لتحري تطورها ونشوئها فهو: **((لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِّن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللّهِ إِنَّ اللّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللّهُ بِقَوْمٍ سُوءاً فَلاَ مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِ مِن وَالٍ))** (الرعد: ١١).

من هنا وكمدخل لفحص ماهية النظام الاقتصادي الإسلامي نجد أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو مجموعة من القواعد والأنظمة والأحكام المنبثقة من الشريعة الإسلامية والمتعلقة بمختلف مراحل ومستويات الفعاليات الاقتصادية الفردية والجماعية (الزامل، جيلالي، ١٩٩٦، ٦)، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يتضمن القواعد الشرعية ذات المحمول الاقتصادي، إذ تكتسب من حيث الممارسة صفة الالتزام للفرد والجماعة، للحاكم والمحكوم، إذاً كان النظام الاقتصادي فعلاً حضارياً في رسم الحدود للفعل الاقتصادي في الحياة والتي يصطلح عليها (بفقه المعاملات) والسياقات الثانوية في تنظيم الملكية ورسم الحدود لما هو حلال وحرام كالاستهلاك والادخار والاحتكار والربا وأنواع البيوع، كل هذا يدخل في نطاق النظام الاقتصادي، إلاّ أن الذي حصل أن الحياة الاقتصادية اتساقاً مع الحياة الاجتماعية والسياسية بدأت تتطور نتيجة الاحتكاك بالمجتمعات والحضارات المجاورة وأدت إلى استحداثات جديدة في النظام الاقتصادي، إلاّ أن هذا لم يخرج الطور الاقتصادي إلى طور العلم والنظرية، لأن الشأن الاقتصادي ظل ضمن الدراسات الفقهية، لكن لا بد من إحقاق الحق في أن بعض الكتابات خرجت من طور الدراسات الفقهية إلى حدود بدأت تقترب من الدراسات الاقتصادية المتخصصة[٢]. فلم يكن علم الأموال (علم الاقتصاد) بالمصطلح المعاصر مفهوماً مدرسياً يقع في أنساق معرفية يتعلمها طلبة العلم من حيث هي

معارف واجبة التحصيل لتمام الثقافة، بل انصبّ هذا العلم على تنظيم العلاقة بين الإنسان وخالقه، وبين الإنسان ونفسه، وبين الإنسان والآخرين. فأصبح جزءاً من فعالية الحياة المحكومة بأسس وقواعد وضوابط تسهل وتبسط إيقاع الحياة. إن الشريعة الإسلامية ونظامها الاقتصادي هما الركيزة الأساسية لدراسة الاقتصاد الإسلامي الذي يقوم على تحليل الظاهرة الاقتصادية من خلال إيجاد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتفاعلها لتحدد في ضوئها طبيعة الإجابة على الأسئلة الاقتصادية.

إنَّ ما يميز الفعالية الاقتصادية هي أنها تخص الحياة بشكلها الشمولي لتبدأ من الحاجات الأساسية والترفيه إلى نسق الأخلاق وانضباط النفس البشرية بأحكام قيمية مستمدة من العقائد والرؤى الأخلاقية.

لا بد من قراءة الاقتصاد الإسلامي بوصفه علماً بمعزل عن المنجز الحضاري الغربي، لأن وجه المقارنة كما يحلو للبعض من الكتّاب في رؤية السيرورة للعلم بوصفه منجزاً إنسانياً والغاية هي أنه منجز غربي، إذاً تقرأ الأسس تاريخاً وفكراً ومنهجاً ومفاهيم، معاني ومصطلحات، تغيراً وتطوراً، في ضوء المنهج الإسلامي المعتمد على الوحي واجتهادات العقل في ضوء ذلك. أما المسألة الأخرى وهي أنه هل هناك تعارض بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ؟ يستمد الاقتصاد الإسلامي أسسه من الشريعة الإسلامية والتراث الفكري الإسلامي المبدع في ضوء الوحي بما يخص الشأن الاقتصادي وإعمال الفكر والعقل، في ضوء ثوابت الشريعة وإبداعات الفكر. الاقتصاد الوضعي يعتمد العقل مستمداً من المنهج التجريبي حيث للتجربة المادية الأسبقية على أي عنصر قيمي ذاتي. التاريخ الاقتصادي الإسلامي مرتبط بالشريعة الإسلامية والتراث الإسلامي. الاقتصاد الوضعي يؤرخ له من الفلسفة الإغريقية مروراً بالأسكولائيين حتى عصر ما يعرف بالتنوير والحداثة[٣]، والفلسفات اللاحقة حتى عصر ما بعد الحداثة والعولمة. إلاّ أن هذا كله لا يعني أن الإسلام ديناً ومجتمعاً - متقوقع على نفسه، بل منذ عصر الرسالة كان منفتحاً على الحضارات، بل إن الإسلام كان دين التنوع الحضاري ضمن الوحدة.

من هنا سوف نواجه مستويين من السياقات:

١. سياقات وصفية، وهي تصف حالاً وواقعاً لما هو كائن مثل قولنا إن زيادة المعروض السلعي تخفض السعر، وإن زيادة الطلب ترفع السعر، حتى يمكن القول بشكلٍ نسبي إن هذا السياق يرقى إلى درجة القانون، سواء أكان الأمر هذا في الاقتصاد الإسلامي أم في الاقتصاد الوضعي ، والسياق هذا يحتمل الصدق ويحتمل الكذب.
٢. سياقات قيمية، وهي سياقات لا تحتمل الصدق ولا تحتمل الكذب لأنها تعبر عمّا يجب أن يكون، وهي تعبر عن تفضيل يتطابق مع قيم المجتمع من خلال العقيدة الدينية كما في الاقتصاد الإسلامي مثل تسلمينا بأن كل ربا حرام أو أن الإنتاج هو الطيبات.

يتضح أن سنن الله تعالى في الكون يعبّر عنها بعبارات وصفية أو خبرية، أما في الأحكام الآمرة في الشريعة وكذلك قواعد الأخلاق في أي مجتمع فيعبر عنها بعبارات قيمية (الزرقا، ١٩٩٩، ٣٣).

في هذا السياق فإن الاقتصاد الإسلامي، منهجاً ومفاهيم، سوف يواجه مسألتين لا بد من الخيار فيهما:

١. إن التشريح الأساسي للمشروع الثقافي السائد والمبني أساساً على مقدمات علمانية اصطلح على وصف قيم هذه الثقافة بالحداثة. خطاب هذا المشروع الثقافي يتناقض تناقضاً جذرياً والعقيدة الإسلامية لأنه إقصاء للعقيدة الإسلامية تشريعاً وفكراً من جراء التحولات العميقة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، لا بل إن الساحة الثقافية تزدحم باستمرار بمفاهيم (علمنة) المجتمع الإسلامي.

٢. الخيار الثاني هو إسلامية العلم والمعرفة في استلهام مرجعيتها، متمثلةً بالوحي وفعالية العقل المسلم في توليد العلم والمعرفة بعيداً عن غربنة العقول وإعادة صياغتها وبعيداً عن مقومات الهوية والمسلّمات العقدية والمعرفية والوجودية للأمة على النحو الذي اختزل فعاليتها الكامنة وأدى بها إلى مسارات الاستلاب والتغرب (عارف، ١٩٩٤، ٣١)، فإسلامية المعرفة حالة ضرورية لتأسيس الإصلاح الفكري والثقافي لحضارة الأمة وإلغاء حالة الانفصام بين الفكر والممارسة التطبيقية. في الاقتصاد الإسلامي يكتشف العقل المسلم أن التقنيات هي وسائل وأدوات سواء أكانت شرقية أم غربية. هذه الوسائل عندما تكون في الاستخدام ضمن منظومة معرفية لها مرجعية تحدد قواعد العقل وحاكمية الفعاليات تتضح صورة المجتمع وعقيدته الفاعلين لتعبر عن الافتراق بين مجتمع الإيمان ومجتمع العلمانية. فإذا كان الاقتصاد الإسلامي هو دراسة السلوك الاقتصادي للإنسان، فإنه منضبط بمصدر المعرفة ومرجعيتها الوحي، وحر في التفاعل مع التجربة الإنسانية، وهذا ما نسميه بالتحليل الاقتصادي (الأدوات والتقنيات) (قحف، ٢٠٠٠، ٧).

وفي هذا السياق يقول الإمام الشاطبي: إذا تعاضد النقل والعقل على المسائل الشرعية فعلى الشرع أن يتقدم النقل فيكون متبوعاً ويتأخر العقل فيكون تابعاً، فلا يسرح العقل في مجال النظر إلاّ بقدر ما يسرحه النقل، إذ لو جاز ذلك لجاز إبطال الشريعة بالعمل، وهذا محال وباطل (الشاطبي، جـ١، ١٩٦٩، ٤٩).

من خلال الاستعراض السابق في المسألتين المطروحتين، فإن الخيار حتماً سيكون الثاني، وفي هذا السياق تبرز طروحات قد لا تتناقض ومفهوم إسلامية المعرفة، إلاّ أنها تؤكد المسألة التربوية في انتقاء المعارف الصافية الصحيحة. فالدعوة إلى أسلمة النفس قبل الدعوة إلى أسلمة المعرفة (زين العابدين، ١٩٩٠، ٦٦). ويأتي هذا الكلام في الوقت الذي نشهد في الجامعات

الإسلامية قاطبة وبشكلٍ نسبي اعتماد المناهج الغربية في نقل العلوم والمعارف تنسحب على المدارس. فمن غير المعقول أن نطالب بالقضاء على التبعية الاقتصادية للغرب، ونحن ندرس الاقتصاد الغربي في كلياتنا دون أي مجهود نقدي علمي (الفارس، ٢٠٠٢، ٧٥)، هذا التغريب الذي يعانيه الفرد في المجتمع لا بد من مواجهته بمنهج علمي واضح لتقديم العلوم من المدرسة إلى الجامعة وهو أداة لترسيخ أسلمة النفس وأسلمة المعرفة في الوقت نفسه، فلا بد من وحدة العقيدة ومعارفها وعلومها وانسجام السلوك معها، تلك هي إسلامية المعرفة.

من ناحية أخرى، لا بد من الانفتاح على تجارب الأمم الأخرى ومناهجها في العلوم وتحصيل المعارف، من وجهة نظر نقدية وانتقائية، والسبب هو أن الكثير من محصلي العلوم والمعارف في العالم الإسلامي هم خريجو المدارس الغربية وبعضهم لا يميز بين الأداة والتقنيات وبين المنهج وخصوصيته، وحتى لا تكون العلوم والمعارف ذريعة لغربنة المجتمع الإسلامي، مما يؤدي إلى الانسلاخ عن عقديته ليرتبط ذرائعياً بمعطيات الحضارة الغربية، وهو ما نشهده ونلمسه كل يوم في تقرير أصول ومبادئ أسس النظرية الاقتصادية على الطلبة دون إعطاء البديل الموضوعي الآخر وهو الاقتصاد الإسلامي.

٥- الوسطية والتوازن

يتجسد البعد الأخلاقي لمفهوم الوسطية والتوازن في المنظور الإسلامي من خلال النظرة الواقعية التي تتميز بها المعالجات الإسلامية للظواهر والحالات الأساسية والمرافقة للفعاليات الإنسانية. هذه الفعاليات التي تتسم بالتكامل المفضي إلى التوازن بسلوك وسطي. فالرفاهية الاقتصادية المطلوبة للمجتمع الإسلامي، يجد القائمون عليها أنها لا مندوحة عن إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية من أجل إعادة التوازنات لوضع العدالة الاقتصادية والاجتماعية على الطريق الصحيح بوساطة توزيع الدخول وإعادة توزيعها وبشكلٍ حركي مستمر، كما يجدر القول إن هذه التوازنات تأتي بشكل هادئ وبطيء حتى لا تثير شيئاً من التحفظات إذا ما جاءت سريعة ومتطرفة وغير راشدة. فتوازن النفس البشرية ينتشر على مساحة واسعة من ثنائية الخير والأنانية، لذلك جاءت الرؤية الإسلامية للأخلاق شاملة وغير نسبية، لأنها تستند إلى الوحي الإلهي (عبدالحميد، ١٩٩٥). إن الإسلام يريد أن يوصل الإنسان إلى حالة الاستقامة في السلوك وهو التوازن الكامل بين طرفي التكوين الإنساني (عبدالحميد، ١٩٩٥). فالشارع لا يريد التردي الأخلاقي للإنسان، بل الارتقاء به إلى حالة السمو في السلوك الاقتصادي إنتاجاً و تبادلاً واستهلاكاً وتوزيعاً، والسلوك الاجتماعي الذي يليق بالنفس البشرية التي خلقها الله في أحسن تقويم هو السمو المتوازن بين ما هو مادي وروحي، لأنه ليس مخلوقاً دونياً. وفي هذا السياق يأتي دور الدولة التدخلي في نفي نسبية الأخلاق وترك العنان للمصلحة الذاتية في تحقيق أقصى تعظيم للمنفعة بعيداً

عن تحديد الاتجاهات الأخلاقية في السلوك، وهذا بحد ذاته أحد أسباب الإخلال بالتوازن، فلا اليد الخفية ولا اليد المرئية قادرة على إعادة التوازن بمعزل عن الأحكام القيمية، أما الوسطية فلا تعني في أية حال من الأحوال الوسط بين نقيضين كما هي عند أرسطو، ولا تعني إنتاجاً ثالثاً من نقيضين Synthesis كما هي عند كارل ماركس، من خلال جدله في التفسير المادي للتاريخ، إنما هي وسطية تجمع بين التصور أنه نقائض ومضادات في توازن وسياق متناغم بحيث لا يمكن القول إنها هذا أو ذاك (عارف، ١٩٩٦، ٢١١)، فالوسطية التي يصدقها التوازن مرتبطة بمبدأ الاستخلاف المنظم بوساطة الشارع فبقدر إقامة شرع الله على الأرض كانت الأمة أمة وسطاً، وتحقق التوازن، يقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم: «يا معشر المهاجرين خصال خمس إذا ابتليتم بهنّ أعوذ بالله أن تدركوهنّ: لن تظهر الفاحشة في قوم حتى يعلنوها إلاّ فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم، ولن ينقصوا المكيال والميزان إلاّ أخذوا بالسنين وشدة المؤونة وجور السلطان عليهم، ولن يمنعوا زكاة أموالهم إلاّ منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا، ولن ينقضوا عهد الله وعهد رسوله إلاّ سلط عليهم عدوهم وما لم تحكم أنفسهم بكتاب الله ويتفكروا في ما أنزل الله عزّ وجل إلاّ جعل الله بأسهم بينهم». (المقدسي، ١٩٨٣، ١٨٥). هذه الوسطية في عدم التطرف، وإقرار حقوق العقيدة، وإقران السلوك بالأخلاق تؤدي إلى حالة من التوازن الاقتصادي والاجتماعي بعيدة عن الخلل والاختلال، والفساد والإفساد ((**أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُون**)) (الروم: ٩).

فالوسط هو العدل والخيار، فالزيادة على المطلوب في الأمر إفراط والنقص عنه تفريط وتقصير (عطية، ١٩٩١، ٥٥٥).

ولا تفهم الوسطية على أنها عامل يعيق التجديد والابتكار اللازمين لتحقيق التقدم العلمي المساند للفعاليات الاقتصادية، بل تفهم عدم التفريط في هذه الموارد وتخصيصها التخصص الكفوء لأنها أمانة. والمسلم محكوم بأحكام قيمية تعدّ الضابط لسلوكه ضمن النسق الاجتماعي في الحالة الراهنة وفي المستقبل مما يبرز دور التوازن في كل النشاطات الاقتصادية. فالبناء القيمي المبني على الوحي هو الذي يحدد اتجاهات فعاليات التحديث المصاحبة للنشاط الاقتصادي، فالحافز لدى المسلم هو رضا الله وكسب ثواب الآخرة، وليس كمية اللذة وتحاشي الألم، لذلك فقد جاء الإسلام لينقي سلوك الناس من المظالم والأنانية، فيقضي على عادات الأثرة والأطماع، من منطلق رقابة أخلاقية ذاتية لدى الفرد المسلم الذي يخشى يوم الحساب (حسين، ١٤١٨، ٤٨٧).

فالوسطية والتوازن علاقة بين النظام (الاقتصادي) والأحكام الشرعية، وهي ليست علاقة ذات درجة واحدة من حيث الإلزام وعدمه، فبعضها (واجب ومحرم) فيه الإلزام،،

والبعض الآخر (مندوب ومكروه ومباح) وهي صيغ غير ملزمة فهل تشتق عناصر النظام الاقتصادي من هذه الأحكام جميعاً أم من بعضها؟ (الثمالي، ١٤١٥، ٢٥). ولو عقل الناس وارتفعت هممهم لزهدوا في الدنيا، ولو فعلوا ذلك لبطلت المباشرة، ولو بطلت لهلكوا وهلك الزهاد أيضاً (الغزالي، جـ٣، من دون تاريخ نشر، ٢٢٢). فالنظام الاقتصادي الإسلامي في تصوره للوسطية هو التوازن بين جوانب حياة الإنسان الروحية والخلقية والاجتماعية والبيئية. والوسطية في الإسلام شاملة للكون والحياة، فهي لا تنسى الجانب العقلي وتنميته بالعلم والحضارة والتقدم ولا تهمل حق المجتمع ودورها الكبير في إصلاحه وتوعيته وحثه على العمل الاقتصادي البناء.

٦- فلسفة النظرية الاقتصادية الإسلامية

تكمن فلسفة النظرية الاقتصادية الإسلامية في شقين أساسيين يتفرع عنهما تفصيلات كثيرة تصيب الفعاليات الاقتصادية كافة، هذان الشقان يضمان الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية، وهما يختبران قدرة المسلم في التفاعل مع النظرية الاقتصادية الإسلامية وتطبيقها، وهما:

أ. الاستعداد العقلي.

ب. الاستعداد التطبيقي.

فالاستعداد العقلي هو قدرة الباحث الاقتصادي المسلم على فهم أحكام الوحي واستيعابها والتعامل معها بوصفها مسلمات (عقيدة) بدرجة الإيمان مع إعمال العقل لإدراك الظواهر الاقتصادية في ضوء الوحي، على اعتبار أن الفلسفة الاقتصادية للإسلام تتجسد في استراتيجية النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يسعى إلى فلاح الإنسان في الحياة الدنيا من خلال إعمار الأرض وإنماء مواردها، كذلك فلاحه في الحياة الآخرة من خلال اتباعه منهج الوحي في تحديد الحقوق والالتزامات، في معرفة حدود الله.

أما الاستعداد التطبيقي فيظهر في تحويل هذه الأحكام إلى سلوك يظهر تطبيقه في الفعاليات الاقتصادية، ومن ميزات النظرية الاقتصادية الإسلامية ومنذ صدر الإسلام هو التطبيق التدريجي، من ناحية أخرى هذا التطبيق يقترن بمرونة أخلاقية عالية في الجدل والإقناع قائمة على قاعدة الوحي، الحكمة والموعظة الحسنة ((**ادْعُ إِلِى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**)) (النحل: ١٢٥)، ولا يأتي التطبيق بصيغ القسر والقوة، لأن الهدف هو رفع مستوى الرفاهية الروحية والمادية للناس كافة وإلى إقامة العدل الاجتماعي – الاقتصادي، وهو الهدف المركزي للرسالة الإسلامية (شابرا، ١٩٩٦، ٤١١).

إن الفارق الأساس بين التحليل الاقتصادي الإسلامي والتحليل الاقتصادي الوضعي هو مرجعية المعرفة الاقتصادية ومصادرها التي تصاغ المفاهيم في هداها. هذه المرجعية هي التي تميز الإسلام ديناً ونظاماً (عملاً) وغايات، عن بقية الأديان والفلسفات الأخلاقية، في تقديم النظام الاقتصادي بنسق متوازن بين متطلبات الفرد نفسه ومع المجتمع ومع خالقه، فمنهج التحليل الاقتصادي الإسلامي، هو المنهج الذي يرى توافقاً وتكاملاً بين مصادر المعرفة (إبراهيم، قحف، ٢٠٠٠، ١١٧).

في النظرية الاقتصادية الوضعية جاء التحليل الاقتصادي منحازاً للغرائز ولا سيما الجانب الأناني النفعي الذاتي وبصيغة مثيرة للتناقضات وهي الصراع، فالبُغية لسلوك المستهلك هي أكبر إشباع من عاجل لا بديل له (في الآخرة). ولا يراعى في ذلك مدى ضرر وسيلة الإشباع أو نوعية الإشباع (عفر، مصطفى، ١٩٩٩، ٢١). إذاً الإسلام يؤسس علم الاقتصاد على أساس مفهوم واسع وشامل وهو (صلاح الدنيا) وهذا المفهوم من حيث الدلالة أشمل وأبعد من أن يكون الاقتصاد فعالية خاصة بالحياة الدنيا، بل إن صلاح الدنيا وسيلة لصلاح الآخرة، لأن الدين يسوس الصلاح بصورة شاملة أولها الأخلاقي وثانيها التشريعي وثالثها الاجتماعي ورابعها الاقتصادي وخامسها السياسي.

فإذا كان الجانب التقني في الفعاليات الاقتصادية سوف يكون من هموم فلسفة التحليل الاقتصادي في رصد كل العلاقات التي يمكن أن تنشأ من جراء نشاط الإنسان الاقتصادي.

إذاً إن المعالجة الاقتصادية قائمة على بعدين لهما زمان ومكان، بُعد الشهادة ومكانه الأرض حيث استخلف الإنسان على ما سخر الله له، وزمانه إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ وبُعد الغيب، ومكانه العالم الآخر حيث لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، وزمانه الخلود.

الكيف الذي يكون عليه بُعد الغيب مرتبط بصلاح العمل في بُعد الشهادة، وصلاح العمل مرتبط بقدرة المستخلف على:

١. تخصيص الموارد بشكل أكفأ وأفضل وأمثل – تفضيل العدالة على المساواة.
٢. مراعاة مقاصد الشريعة في مستويات إنتاج: الحاجيات والتحسينات والتكميليات –الأصل في الأحكام الشرعية الاعتدال والتوسط بين طرفي التشديد.
٣. الإنتاج يراعي الوسطية في مراتب مقاصد الشارع.
٤. الأصل هو: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.
٥. التبادل: ولا تبخسوا الناس أشياءهم.
٦. التوزيع: الغرم بالغنم.
٧. الاستهلاك: نحن قوم لا نأكل حتى نجوع وإذا أكلنا لا نشبع.

٨. القاعدة الحاكمة لكل الفعاليات في الجسد الاقتصادي محكومة بالقاعدة الشرعية - لا ضرر ولا ضرار - أي الاعتدال والوسطية سوف تعمل على تخصيص أكفأ وأفضل وأمثل كمدخلات، مما يؤدي إلى مخرجات أقل تلويثاً وتخريباً ودماراً للبيئة بمفهومها الواسع.

خاتمة

الوسطية في الفعالية الاقتصادية ومراتبها في الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك ليس بديلاً أيديولوجياً عن الدين.

كما أن الوسطية ليست ترميماً للعقيدة كون هذه العقيدة بناء رباني كامل متماسك منذ التبليغ وحتى يرث الله الأرض ومن عليها. الوسطية سلوك في ممارسة العقيدة، والعقيدة إيمان، والإيمان شيءٌ وقَرَ في القلب وصدّقه العمل، فالسلوك عمل وخيار، وصدق العمل هو صدق الممارسة.

الوسطية في الاقتصاد الإسلامي بناء قيمي ومشروع حضاري تستند إلى قواعد كلية وأحكام تفصيلية في معالجة الأمور الشاملة وتفاصيلها اليومية، منفتحة على تجارب الأمم متفاعلة معها، تستعير أدوات التحليل ونظرياتها باعتبارها مشتركات إنسانية، على ألاّ تتعارض وثوابت العقيدة ومصالح الإنسان المشروعة، وهي بذلك لا تنتقص من الإرث الحضاري للأمة، بل تضع هذا الإرث، موضع الفحص عبر معاييره في الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك، معتبرة من الإنسان قيمة عليا وهدف الفعالية الاقتصادية وليس عنصر إنتاج.

المراجع:

(١) أنظر للتفاصيل: اندره كونت سبونفيل ، ٢٠٠٥، هل الرأسمالية أخلاقية ، ترجمة بسام حجار، دار الساقي، بيروت.

(٢) يمكن البدء بكتابات الشيباني وأبي يوسف والجاحظ والغزالي وابن رشد وابن خلدون والمقريزي وابن الأزرق وغيرهم في معالجة المسائل الاقتصادية برؤية تقترب من الدراسات التحليلية التي تحدد الإجابات عن الأسئلة الاقتصادية في الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع والنقود ومفاهيم القيمة والعمل... إلخ.

(٣) يعرف مفهوم الحداثة Modernism على أنه ظاهرة أوروبية سادت بعد الثورة الفرنسية وكانت تدعو إلى التغيير في النظام السياسي من الملكية إلى الديمقراطية واعتماد الحرية الاقتصادية نظاماً والمساواة الاجتماعية بغض النظر عن الجنس والعقيدة وإلغاء الفروق الدينية والطائفية في مجتمع علماني وتذويب الطوائف والأديان في بوتقة مدنية علمانية واحدة ، وتكون علاقة المواطن بالدولة لا بسلطة أخرى.